



إدارة البحوث
فريق بحوث الراجحي المالية

Tel 966 1 211 9319, research@alrajhi-capital.com

سبتمبر 2010:

اتفاقية بازل 3 : نهج عملي

تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية. إن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل. ورغم أن تبنى المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة، فإن هذا الانتقال سيتم بشكل سلس بالنسبة للبنوك السعودية التي تتمتع برسملة جيدة. وهذا الأمر له مدلولاته الإيجابية للاقتصاد السعودي وسوق الأسهم.

متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال. إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5%. وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

مخصصات تحوطية إضافية لمقاومة التقلبات الدورية. تقترح إصلاحات بازل 3 أيضاً تخصيص أموال تحوطية إضافية (أموال أمان) لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية تتراوح بين 0% و 2.5% ويعتمد ذلك على المخاطر التي تحل بالنظام المصرفي بسبب النمو المرتفع للقروض.

نهج عملي للانتقال للنظام الجديد. تمنح الإصلاحات المقترحة فترة ثماني سنوات للأنظمة المصرفية العالمية للانتقال لمرحلة المتطلبات البنكية الجديدة بشكل تدريجي. وسوف يوفر ذلك وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها من خلال، إما الأرباح المستبقاة أو بتخصيص أسهم جديدة أو بكلا الطريقتين.

البنوك السعودية في وضعية جيدة. أن تأثير الإصلاحات المقترحة على القطاع البنكي السعودي من المحتمل أن يكون محدوداً نظراً لأن القطاع يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال. فأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة رسملة لا تقل عن 8% وفقاً لما هو مقرر في اتفاقية بازل 2. وفي حقيقة الأمر، فإن البنوك في المملكة ظلت تحتفظ بنسبة تعادل تقريباً ضعفي نسبة رأس المال المطلوبة من قبل مؤسسة النقد واتفاقية بازل 2.

ملخص. إن حقيقة أن البنوك السعودية تتمتع بالفعل بنسبة جيدة من كفاية رأس المال تعني أنه لن يكون صعباً عليها تطبيق قواعد اتفاقية بازل 3. وبناءً عليه، فإنه لا ينبغي أن تكون هناك أي تأثيرات سلبية مفاجئة كبيرة في القطاع أثناء فترة التحول إلى نظام بازل 3. علاوة على ذلك، فإن قوة القطاع يتوقع أن تدعم عملية الانتعاش الاقتصادي التي تشهدها المملكة حالياً حيث أصبحت البنوك تدريجياً أكثر رغبة لمنح القروض. ومن شأن كل ذلك أن يوفر دعماً جيداً للاقتصاد ولسوق الأسهم في المملكة.

مواضيع رئيسية

إن الإصلاحات التي اقترحتها لجنة بازل للرقابة البنكية تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من ملاءة رأس المال وكفاية رأس المال للبنوك في جميع أنحاء العالم. و السبب الرئيسي لزيادة نسبة كفاية رأس المال هو لتزويد البنوك بمستوى أعلى من رأس المال الاحتياطي خلال فترات التقلبات الدورية الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإن هذا الإصلاح يقترح أن تحتفظ البنوك بنسبة أعلى من رأس المال في شكل حقوق مساهمين. إن هذا النوع من رأس المال يتسم بأن لديه أقصى مقدرة لامتناس الخسائر.

الاستنتاجات

إننا نعتقد أن الإصلاح المقترح سوف يكون له أثر دائم على النظام المصرفي العالمي إذ أنه سوف يتوجب على البنوك الاحتفاظ بمستويات أعلى ونوعية أجود من رأس المال. إن التصريح الصحفي الذي صدر عن بنك التسويات الدولية يلقي الضوء على حقيقة أن العديد من البنوك العالمية الكبيرة سوف تحتاج لزيادة رؤوس أموالها حتى تتمكن من الوفاء بمعايير رأس المال الجديدة. ومع ذلك، فإن معظم البنوك في المملكة العربية السعودية تتمتع بأوضاع جيدة من حيث الرسملة. وأخيراً، فإننا نتوقع أن يتم الانتقال إلى المتطلبات الجديدة لرأس المال بشكل سلس بالنسبة للنظام البنكي في المملكة.

مقدمة

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010. وسوف يتعين على الدول الأعضاء في بنك التسويات الدولية إجراء تعديلات في قوانينها الوطنية حتى يتسنى لها القيام بالإصلاحات البنكية المقترحة. إن هذا التقرير يهتم بتحليل دلالات مقترحات لجنة بازل بالنسبة للبنوك السعودية.

متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل

تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، من النسبة الحالية التي تبلغ 2% إلى 4.5%. إن متطلبات رأس المال الفئة 1، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناءً على معايير صارمة، سوف يتم رفعها من 4% إلى 6.0%. وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقاً للأنظمة الحالية على أن يتكون من حقوق المساهمين. إن الغرض من الأموال التحوطية أو أموال (الحماية) هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال حماية يمكن استخدامه لامتنصاع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة 1 ورأس مال الحماية سوف يكون بنسبة 8.5% (6% لرأس المال الفئة 1 و 2.5% لرأس مال الحماية). وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة 10.5% (بما في ذلك رأس مال الأمان أو الحماية) مقابل 8% في الوقت الراهن.

الجدول 1: متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط

حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	راسمال الفئة 1	اجمالي رأس المال
الحد الأدنى	4.50%	8%
راسمال التحوط	2.50%	
لحد الأدنى زائداً رأس مال التحوط	7%	10.50%
حدود راسمال التحوط للتقلبات الدورية	2.5%-0%	

المصدر بنك التسويات الدولية، الراجحي المالية.

المصدر: معلومات الشركة، والراجحي المالية

رأس مال تحوطي للحماية من تقلبات الدورات الاقتصادية

لقد كشفت الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عالٍ. وتقترح هذه الإصلاحات تخصيص رأس مال تحوطي، لمقابلة أزمات تقلب الدورات الاقتصادية في حدود 0.0% - 2.5% من حقوق المساهمين أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقاً للظروف المحلية لكل بلد. إن الغرض من تخصيص رأس مال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الأكثر حصة المتمثل في حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي. وسوف يبدأ سريان رأس مال الحماية المذكور فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله. وسوف تكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان. على سبيل المثال، فقد بلغ نمو ائتمان القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية 27.1% و 21.4% في عامي 2007 و 2008 على التوالي. وفي مثل هذه الظروف التي تشهد مستويات عالية من نمو الائتمان عادة ما تنخفض جودة الائتمان. وبناءً عليه، فإنه من الحكمة الاحتفاظ بأموال حماية لمقاومة تقلبات الدورات الاقتصادية من أجل استيعاب أي خسائر تنشأ بسبب انخفاض جودة الائتمان. وسوف يتم إدخال أموال الحماية المذكورة كإضافة لأموال الاحتياطيات.

طريقة الانتقال للنظام الجديد تبدو عملية

سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال 8 سنوات بطريقة تدريجية مما يعطي وقتاً كافياً للبنوك لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال. وفي اعتقادنا، فإن هذه المنهجية هي طريقة عملية إذ أنها تتيح للبنوك وقتاً كافياً لرفع معايير رأس المال كما أنها أيضاً لن تعيق الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة حالياً.

الجدول 2: مراحل التحول إلى النظام الجديد

2019-يونيو-1	2018	2017	2016	2015	2014	2013
4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.50%	4.00%	3.50%
2.50%	1.88%	1.25%	0.63%			
7.00%	6.38%	5.75%	5.13%	4.50%	4.00%	3.50%
6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	6.00%	5.50%	4.50%
8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%	8.00%
10.50%	9.88%	9.25%	8.63%	8.00%	8.00%	8.00%

المصدر بنك التسويات الدولية، الراجحي المالية.

المصدر: معلومات الشركة، والراجحي المالية



البنوك السعودية في وضع جيد

أن تأثير الإصلاحات المقترحة على القطاع البنكي السعودي من المحتمل أن يكون محدوداً نظراً لأن القطاع يتمتع بمستوى جيد من كفاية رأس المال. فأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة رسملة لا تقل عن 8% وفقاً لما هو مقرر في اتفاقية بازل 2. وفي حقيقة الأمر، فإن البنوك في المملكة ظلت تحتفظ بنسبة تعادل تقريباً ضعفي نسبة رأس المال المطلوبة من قبل مؤسسة النقد واتفاقية بازل 2. لقد كانت نسبة كفاية رأس المال (معايير بازل) للنظام البنكي كله في المملكة 16% في عام 2008 و 15.9% في عام 2009 مقابل متطلبات معايير بازل 2 التي حددت نسبة 8%. ويشرح الجدول التالي بوضوح حقيقة أن البنوك الأكبر حجماً في البلاد لديها نسبة كفاية رأس مال أعلى من نظيراتها من البنوك الأصغر حجماً. على سبيل المثال، فإن البنوك الأكبر كالبنك الأهلي التجاري ومصرف الراجحي وبنك الرياض لديها نسب رأس مال من الفئة 1 تبلغ 17.30%، و 16.48% و 16.90% على التوالي وهي تعادل أكثر من ضعف النسبة المطلوبة. وتعتبر هذه إضافة أخرى للوضع القوي من حيث كفاية رأس المال للقطاع البنكي في المملكة العربية السعودية.

الجدول 3: أوضاع البنوك السعودية من حيث كفاية رأس المال (نسخة من جدول 1 أعلاه)

البنك	الفترة	النسبة	النسبة
البنك الأهلي التجاري	يونيو-10	17.30%	17.90%
مصرف الراجحي	يونيو-10	16.48%	19.69%
البنك السعودي الهولندي	يونيو-10	10.90%	15.40%
بنك ساب	يونيو-10	12.01%	13.62%
بنك البلاد	يونيو-10	18%	18.67%
بنك الجزيرة	يونيو-10	14.18%	14.72%
البنك السعودي الفرنسي	يونيو-10	13.17%	13.74%
بنك الرياض	يونيو-10	16.90%	18.40%
البنك العربي الوطني	يونيو-10	14.43%	17.68%
البنك السعودي للاستثمار	يونيو-10	15.84%	15.87%
بنك ساميا	ديسمبر-9	17.10%	17.10%

المصدر: بيانات أفصحت عنها البنوك المذكورة
إلراجحي المالية، المصدر: معلومات الشركة، والراجحي المالية

علاوة على ما تقدم، فإن رأس المال المدفوع يتكون من أكثر من نصف رأس الفئة 1 بالنسبة للبنوك السعودية. وبما أن معظم البنوك لديها بالفعل نسبة رأس مال من الفئة 1 تزيد عن 16% كما في يونيو 2010، فإن ذلك يعني أن معظمها لديها بالفعل نسبة رأس مال من الفئة 1 مكونة من حقوق المساهمين تبلغ 8% مقارنة بنسبة 7% (4.5% الحد الأدنى المطلوب كحقوق مساهمين و 2.5% ك رأس مال حماية) المطلوبة وفقاً للإصلاح المقترح. وبناء عليه، يمكن القول أن البنوك في المملكة في الوقت الراهن في وضع جيد من حيث كفاية رأس المال.

الجدول 4: أوضاع البنوك السعودية من حيث كفاية رأس المال

البنك	الفترة	النسبة	النسبة
البنك الأهلي التجاري	يونيو-10	52.40%	33.30%
بنك الراجحي	يونيو-10	52.20%	36.30%
البنك السعودي الهولندي	يونيو-10	59.10%	36.90%
بنك ساب	يونيو-10	58.90%	38.90%
بنك البلاد	يونيو-10	100%	0.00%
بنك الجزيرة	يونيو-10	66.40%	30.70%
البنك السعودي الفرنسي	يونيو-10	43.60%	44.10%
بنك الرياض	يونيو-10	59.00%	40.00%
البنك العربي الوطني	يونيو-10	47.70%	36.70%
البنك السعودي للاستثمار	يونيو-10	62.90%	33.80%
بنك ساميا	ديسمبر-9	40.10%	59.20%

المصدر: بيانات أفصحت عنها البنوك المذكورة، مصرف الراجحي، الراجحي المالية.

المصدر: معلومات الشركة، والراجحي المالية

خاتمة

إن حقيقة أن البنوك السعودية تتمتع بالفعل بوضع جيد من حيث كفاية رأس المال تعني أنه ليس من المتوقع أن تجد هذه البنوك صعوبة في تنفيذ قواعد بازل 3. وبناء عليه فإنه يجب ألا تحدث أي تأثيرات سلبية مفاجئة في القطاع خلال تنفيذ عملية الانتقال إلى مرحلة اتفاقية بازل 3. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع أن تدعم قوة القطاع البنكي، الانتعاش الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن حيث أصبحت البنوك تدريجياً أكثر رغبة في الإقراض. ومن شأن ذلك أن يوفر دعماً جيداً للاقتصاد وللسوق الأسهم في المملكة.



الإخلاء من المسؤولية والإفصاح عن معلومات إضافية لأغراض أبحاث الأسهم

إخلاء من المسؤولية

أعدت وثيقة البحث هذه من قبل شركة الراجحي المالية "الراجحي المالية"، الرياض، المملكة العربية السعودية للاستخدام العام من عملاء شركة الراجحي المالية ولا يجوز إعادة توزيعها أو إعادة إرسالها أو الإفصاح عنها، كليا أو جزئيا، أو بأي شكل أو طريقة، دون موافقة كتابية صريحة من شركة الراجحي المالية. إن استلام هذه الوثيقة والإفصاح عليها يعتبر بمثابة موافقة من جانبكم على عدم إعادة توزيع أو إرسال أو الإفصاح للآخرين عما تتضمنه من محتويات وآراء، واستنتاجات أو معلومات قبل نشر تلك المعلومات للعموم من جانب شركة الراجحي المالية. وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من مصادر عامة مختلفة يعتقد أنها معلومات موثوقة لكننا لا نضمن دقتها. وشركة الراجحي المالية لا تقدم أية إقرارات أو ضمانات (صريحة أو ضمنية) بشأن البيانات والمعلومات المقدمة كما أنها لا تقر بأن المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة هي معلومات كاملة أو خالية من أي خطأ أو غير مضللة أو أنها تصلح لأي غرض محدد. فوثيقة البحث هذه إنما تقدم معلومات عامة فقط. كما أنه لا المعلومات ولا أي رأي وارد في هذه الوثيقة يشكل عرضا أو دعوة لتقديم عرض لشراء أو بيع أي أوراق مالية أو غيرها من المنتجات الاستثمارية ذات الصلة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس الغرض من هذه الوثيقة تقديم مشورة شخصية في مجال الاستثمار كما أنها لا تأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية أو الوضع المالي أو الاحتياجات المحددة لأي شخص معين قد يستلم هذه الوثيقة.

ينبغي للمستثمرين السعي للحصول على المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بشأن مدى ملاءمة الاستثمار في أي أوراق مالية، أو استثمار آخر أو أية استراتيجيات استثمار جرت مناقشتها أو التوصية بها في هذه الوثيقة، وينبغي للمستثمرين تفهم أن البيانات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة قد لا تتحقق. كذلك ينبغي للمستثمرين ملاحظة أن الدخل من أوراق مالية من هذا النوع أو غيرها من الاستثمارات، إن وجد، قد يتعرض للتقلبات ويأثر سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية والاستثمارات يكون عرضة للارتفاع أو الانخفاض. كما أن التقلبات في أسعار الصرف قد يكون لها آثار سلبية على قيمة أو ثمن، أو الدخل المتأتي من استثمارات معينة. وبناء عليه، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على عائد يكون أقل من مبلغ رأسمالهم المستثمر أساسا. ويجوز أن يكون لشركة الراجحي المالية أو المسونين فيها أو واحد أو أكثر من الشركات الفرعية التابعة لها (بما في ذلك محلي البحوث) مصلحة مالية في الأوراق المالية للجهة أو الجهات المصدرة لتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات ذات العلاقة، بما في ذلك المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية، وخيارات شراء الأسهم أو العقود الآجلة أو الخيارات الأخرى أو المشتقات، أو غيرها من الأدوات المالية. كما يجوز لشركة الراجحي المالية أو الشركات التابعة لها أن تقوم من وقت لآخر بأداء الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الخدمات أو السعي لتأمين الخدمات المصرفية الاستثمارية أو غيرها من الأعمال من أي شركة من الشركات المذكورة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. وشركة الراجحي المالية، بما في ذلك الشركات التابعة لها وموظفيها، لا تكون مسؤولة عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو أي خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث.

تخضع هذه الوثيقة من وثائق البحث وأية توصيات واردة فيها للتغيير دون إشعار مسبق. وشركة الراجحي المالية لا تتحمل أي مسؤولية عن تحديث المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من وثائق البحث. ولا يجوز تغيير أو استنساخ أو إرسال أو توزيع هذه الوثيقة من وثائق البحث كليا أو جزئيا بأي شكل أو وسيلة. كما يراعى أن هذه الوثيقة من وثائق البحث ليست موجهة إلى أي معدة للتوزيع أو لاستخدامها من قبل أي شخص أو كيان سواء كان مواطنا أو مقيما في أي مكان أو دولة أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى، حيثما يكون مثل هذا التوزيع أو النشر أو توافر أو استخدام هذه الوثيقة مخالفا للقانون أو يتطلب من شركة الراجحي المالية أو أي من فروعها القيام بأي تسجيل أو استيفاء أي شرط من شروط الترخيص ضمن ذلك البلد أو تلك الولاية القضائية.

للاتصال

د. صالح السحبياني
مدير إدارة البحوث
هاتف : +966 1 2119434
alsuhaibanis@alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية
إدارة البحوث
طريق الملك فهد، المكتب الرئيسي
ص ب 5561 الرياض 11432
المملكة العربية السعودية
بريد الكتروني:
research@alrajhi-capital.com
www.alrajhi-capital.com

شركة الراجحي المالية، شركة تابعة لمصرف الراجحي تعمل بموجب ترخيص هيئة السوق المالية السعودية رقم 07068/37